

آليات التحفيز والمساءلة والمحاسبة لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والاداريين والعاملين

ببرنامج علم الحيوان:

يقوم برنامج علم الحيوان بتطبيق نظام المساءلة والمحاسبة على اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والاداريين والعاملين بالبرنامج الذين ثبت ارتكابهم مخالفات وفق النصوص الواردة في القوانين واللوائح العاملة بالجامعة وذلك لضبط السلوك الوظيفي والشخصي، ويتمثل ذلك في النقاط التالية :

- ✓ بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، فإذا ارتكب عضو هيئة التدريس مخالفة تأديبية، فإنه يحال إلى التحقيق بتقرير من عميد الكلية المختص وتصديق رئيس الجامعة ويصدر من رئيس الجامعة قرارا بتشكيل لجنة التحقيق واختصاصها بالواقعة حيث يعتبر مبدأ الثواب والعقاب من أهم المبادئ التي تقوم عليها الادارة الناجحة وبناء عليه يتبع برنامج علم الحيوان بكلية العلوم سياسات للتحفيز سعيا للوصول بالبرنامج إلى أعلى درجة من الكفاءة والجودة وفي نفس الوقت يتبع سياسات للمساءلة في إطار محاسبة المقصر ولقت نظر أصحاب الأداء الضعيف سعيا لرفع مستوى الأداء وتحقيقاً لمبدأ العدالة والشفافية وعدم الظلم بين جميع العاملين بالبرنامج.
- ✓ يطبق على أعضاء هيئة التدريس ما جاء من مواد وبنود قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، ولائحة جامعة كفر الشيخ بشأن الجزاءات والتظلمات.
- ✓ يتنحى رئيس اللجنة أو أي عضو في لجنة التحقيق إذا كان طرفاً في الواقعة المنظورة محل التحقيق على أن يعين الرئيس عضواً آخر أو من يراه بديلاً ملائماً ضماناً لحيدة التحقيق.
- ✓ تكون المتابعة والتقويم هما أحد الأدوات الأساسية لتحديد مستوى الأداء ومن ثم المساءلة والمحاسبة إذا كان هناك تقصير.
- ✓ كما أنه تتمثل سياسة التحفيز المطبقة على الإدارة الأكاديمية والتنفيذية للبرنامج وعلى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في تجديد الثقة والاستمرارية كلا في مجاله الإداري والتنفيذي أو التدريسي وتفعيل جميع متطلباتهم بقدر المستطاع والمساعدة على تنفيذ خططهم من أدوات معملية للنهوض بالبرنامج مع تكريم المتميزين منهم من خلال جائزة الجامعة التشجيعية، جائزة الجامعة التقديرية، جائزة الجامعة للتفوق و جوائز النشر العلمي وبراءة الاختراع في المجالات العلمية المختلفة.
- ✓ بخلاف الوارد في قانون تنظيم الجامعات، ووفق الحالة التي تستوجب المساءلة، يمكن تبني الآليات التالية:
 - ربط الحافز المادي بالأداء.
 - تأخير الترقية للدرجة الأعلى لمدة فصل دراسي أو أكثر.
 - خفض أو إلغاء نسبة مشاركة الجامعة في رسوم الاشتراك في المؤتمرات.
 - عدم إعطاء الأولوية.

مجال التطبيق:

تطبق هذه السياسة على جميع فئات العاملين بالبرنامج من أعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة المعاونة والإداريين والعاملين بالبرنامج.

الرقابة والمتابعة والتقييم:

تخضع هذه السياسة في تطبيقها للرقابة والمتابعة المباشرة من رئيس الجامعة، وتنفذها الإدارات واللجان ذات الصلة، ويتم تقييمها بصورة دورية.